أهمية زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة الغذائية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر
ـ دراسة ميدانية ـ*

د. نعمون وهاب **

أ. سريدي سمية ***

* تاريخ التسليم: 22/ 9/ 2015م، تاريخ القبول: 11/ 9/ 2015م.

** أستاذ محاضر قسم «أ»/ عميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير/ رئيس فرقة بحث مخبر التنمية الذاتية و الحكم الراشد/ جامعة 8 ماي 1945/ قالمة/ الجزائر.

*** طالبة دكتوراه/ عضو مخبر بحث التنمية الذاتية والحكم الراشد/ كلية العلوم الاقتصادية/ جامعة 8 ماي 1945/ قالمة/ الجزائر.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصناعية في دعم التنمية المحلية من خلال ارتكازها على رفع قدرتها التنافسية، خاصة وأن القطاع الصناعي يعد من أهم القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التنمية المحلية لما يمتلكه من قدرة على تنشيط باقي القطاعات، وبالأخص الصناعات التحويلية خارج المحروقات.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد حاولنا اسقاط الدراسة النظرية على واحدة من أهم المؤسسات الجزائرية والتي تنشط في قطاع الصناعات الغذائية وهي مجمع « عمر بن عمر» بولاية قالمة الذي يعد قطبا صناعيا بارزا في الولاية. و اعتمدت الدراسة على إستبانة وزعت على اطارات المؤسسة وتم تحليلها باستخدام العديد من الأدوات الاحصائية.

وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها هناك أثر ذو دلالة إحصائية لامتلاك مجمع عمر بن عمر لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على تحقيق التنمية المحلية، امتلاك المجمع لعوامل تعزيز القدرة التنافسية من شأنه أن يساعدها على اختراق أسواق جديدة، وتوفير العملة الصعبة وهو ما يساعد في عملية التنمية المحلية، كما قدمت الدراسة جملة من التوصيات أهمها اختيار المشاريع التي تتناسب مع طبيعة المنطقة ليعود النفع على المؤسسة وعلى أهالي المنطقة، على المؤسسات الالتزام بالمعايير الدولية للإنتاج لدعم تنافسيتها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصناعية، القدرة التنافسية، التنمية المحلية، مجمع عمر بن عمر.

The importance of increasing the competitiveness of food industrial enterprises to achieve local development in Algeria - A Field Study -

Abstract :

This study aims to highlight the role of industrial enterprises in supporting the local development, through their focus on raising their competitiveness ability. Especially, because the industrial sector is considered one of the most important sectors that can be relied on in the local development process, due to the ability it possesses in activating other sectors; especially the transformative industries besides hydrocarbons.

To achieve the goals of the study and test its hypothesis, we tried to project the theoretical study on, one of the most important Algerian enterprises that work in food industry sector, Group "Amor Ben Amor" in the province of Guelma. This group is considered as an outstanding industrial pole in the province. The study relied on a questionnaire, which was distributed to the enterprise frames, and its analysis was done using many statistical tools.

The study leads to some results. The most important ones are: there is an effect that has a statistical significance due to the group's possession of some factors of enhancing the competitiveness ability to achieve the local development. The group's possession, of the factors of competitiveness ability enhancement, may help in entering new markets thus providing hard currency and this helps in the local development process. The study also provided some recommendations; the most important ones are to choose the projects that are suitable for the nature of the zones so that both the enterprise and the people of the region benefit, the enterprises must follow the international standards of production in order to support their competitiveness.

Keywords: *Industrial Enterprises, Competitiveness, Local Development, group Amor Ben Amor.*

مقدمة:

تحظى التنمية في وقتنا الراهن باهتمام كبير وواسع في جميع الأوساط، الاقتصادية منها والاجتماعية، لما تتضمنه من أبعاد متعددة، ومع ازدياد الاهتمام بالمجتمع المحلي، ظهر مصطلح التنمية المحلية الذي عمل على تنمية مختلف الأقاليم والمناطق، فقد عرفت بأنها العملية التي من خلالها توحد جهود الأفراد مع جهود الحكومات بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ضمن الإطار العام للدولة بشكل يسهم في تقدم الأمة بصفة عامة، فالتنمية المحلية تعد ركنا أساسيا من أركان التنمية الشاملة فهي المدخل الطبيعي الذي يقود إلى تحقيق التنمية الوطنية.ولا يمكن تحقيق التنمية المحلية إلا من خلال تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة، والتركيز على مختلف القطاعات دون المفاضلة بينها، ويعد القطاع الصناعي الركيزة الأساسية لتحقيق تنمية محلية شاملة، فلا يمكن إغفال الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تنشيط باقي القطاعات لما يحتله من أهمية في اقتصاد أي بلد، فالصناعة تساعد على بناء الأساس المادي للاقتصاد من خلال تنمية باقي الفروع لما تملكه من القدرة على تحريك وتحفيز القطاعات الأخرى، كما ينفرد بميزة قابلية تحقيق التنويع الإنتاجي لكثرة المراحل والعمليات الإنتاجية وبالتالي تحقيق قيمة مضافة.

إن الوصول إلى نتائج التنمية المحلية بالارتكاز على المؤسسات الصناعية يتمحور في غالب الأحيان حول مقومات المنطقة، فتوفر الموارد الأولية المادية منها والبشرية، واتساع السوق المحلية، والقرب إلى منافذ التسويق، وتعد من أهم الأسس لإرساء الاستثمارات الصناعية، إضافة إلى عمل هذه المؤسسات على دعم قدراتها التنافسية، فالتطورات العالمية التي عرفها الاقتصاد اليوم فرضت على المؤسسات الوطنية منافسة شرسة تتسبب في إخراج هذه المؤسسات من السوق إن لم تكن قادرة على مواجهة مختلف هذه الأحداث، إضافة إلى فتح المجال أمام هذه المؤسسات للوصول إلى أسواق أخرى.

وقد اخترنا واحدة من أبرز المؤسسات الصناعية الجزائرية التي حققت قفزة نوعية واحتلت الصدارة، خاصة وأنها تنشط في قطاع صناعي حساس وهي الصناعات الغذائية، إذ استطاعت أن تتخطى عقبة التصدير وتصل بمنتجاتها إلى الأسواق الدولية، وهي "مجمع عمر بن عمر"، الذي يعد واحدا من أبرز المؤسسات الصناعية على مستوى ولاية قالمة وعلى مستوى الوطن، فقد استطاع أن يحقق نجاحا بارزا في مجال نشاطه من خلال الإفادة من مختلف العوامل المحيطة به، حيث عمل على تكثيف جهوده لدعم قدرته التنافسية وتحقيق التميز في إنتاجه، واستطاع من خلال ذلك المساهمة في عملية التنمية المحلية، خاصة وأنه يقع في منطقة استراتيجية تتمتع بمناخ جيد يسمح له بأن يطور إنتاج الصناعات الغذائية، ويمنح له الفرصة لتحقيق أهدافه، بالإعتماد على استبيان لإثبات جملة من الفرضيات المتعلقة بإشكالية الدراسة، التي اعتمدت في التحليل على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss

إشكالية الدراسة:

تتلخص إشكالية هذه الدراسة في البحث عن الأهمية التي تحتلها المؤسسات الصناعية لدعم التنمية المحلية، فالجزائر بالرغم من المميزات التي يتمتع بها قطاعها الصناعي إلا أن اعتمادها عليه ضعيف، **من هنا نطرح الإشكالية التالية:**

إلى أي مدى يمكن الاعتماد على المؤسسات الصناعية ذات القدرة التنافسية لتحقيق التنمية المحلية؟

هذا بدوره يدفعنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما السبيل إلى رفع تنافسية المؤسسات الصناعية؟
- ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصناعية في دفع عملية التنمية؟

فرضيات الدراسة:

من أجل التعامل مع الإشكالية السابقة، وكمنطلق للدراسة ارتأينا أن نضع مجموعة من الفرضيات **تمكننا من الوصول إلى أهداف الدراسة التي تتمثل في:**

- التزام المؤسسات الصناعية الجزائرية بالمعايير الدولية للإنتاج تساعدها على كسب قدرة تنافسية.
- الرقابة على جودة الإنتاج وتطبيق معايير الجودة في المؤسسات الصناعية يعمل على زيادة تنافسية المنتجات الوطنية.
- المؤسسات الصناعية لها قدرة على توفير مناصب الشغل مما يساعد على تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

إلى جانب جملة من الفرضيات التي تخص الجانب التطبيقي والتي تشمل ما يلي:

- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لامتلاك مجمع «عمر بن عمر» لميزة تنافسية على تحقيق التنمية المحلية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على امتلاك مجمع «عمر بن عمر» لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على تحقيق التنمية المحلية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية على امتلاك مجمع «عمر بن عمر» لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على اكتسابه لميزة تنافسية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى:

- إبراز دور المؤسسات الصناعية في التنمية المحلية للنهوض بالاقتصاد الوطني.
- التأكيد على أهمية رفع القدرة تنافسية المؤسسات الصناعية واكتسابها لمزايا تنافسية يساعد في تحقيق أهداف

التنمية المحلية.

♦ إبراز دور مجمع عمر بن عمر في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة.

♦ إسقاط الضوء على مجمع عمر بن عمر الذي يعد مؤسسة صناعية جزائرية استطاعت أن تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية المحلية، إلى جانب قدرتها على تخطي حاجز التصدير والوصول بمنتجاتها إلى الأسواق الدولية.

محاور الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين؛ هما قسم الدراسة النظرية، وقسم الدراسة العملية، و اشتمل القسم الأول على أربعة محاور، إهتم المحور الأول بالمؤسسات الصناعية من خلال إيضاح مفهومها وأهدافها، أما المحور الثاني فقد ركزنا فيه على سبل رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية، واهتم المحور الثالث بالتنمية المحلية، أما المحور الرابع فقد عمل على إظهار الدور الذي تلعبه المؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية المحلية، أم قسم الدراسة العملية فقد عملنا من خلاله على اسقاط مختلف النقاط السابقة على المؤسسة محل الدراسة وهي مجمع عمر بن عمر بولاية قالمة – الجزائر – من خلال الاعتماد على برنامج spss نسخة 20.

منهجية الدراسة:

اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد ملائما لتشخيص القطاع وإعطاء صورة واضحة عنه، ومعرفة الايجابيات والسلبيات، وكذلك تقديم الحلول الكفيلة للنهوض به باستعمال مجموعة من الأدوات المتمثلة في البيانات والإحصاءات الصناعية الدولية والمحلية والقوانين والتشريعات، إلى جانب الاعتماد على المسح الميداني من خلال الاستعانة باستمارة لجمع المعلومات اللازمة لإتمام الدراسة.

الدراسات السابقة:

سنحاول في هذا العنصر التعرض لأهم الدراسات والأدبيات ذات العلاقة بالموضوع، فما تم ملاحظته أن أغلب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع اهتمت بربط القدرة التنافسية بالقطاع الصناعي، أو بربط القطاع الصناعي بالتنمية، أما في هذه الدراسة فقد حاولنا الربط بين القدرة التنافسية من جهة، والتنمية المحلية من جهة أخرى من خلال رابط مشترك هو القطاع الصناعي، إذ حاولنا من خلالها إبراز أهمية القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في دفع عجلة التنمية المحلية خاصة الصناعات التحويلية خارج قطاع المحروقات، فالدراسات السابقة حاولت إبراز هذه النتيجة بصفة ضمنية او كنتيجة أساسية، بهذا فقد تم الاعتماد على بعض الدراسات السابقة التي لها ارتباط بالموضوع يمكن تلخيص اهمها فيما يلي:

دراسة **ديوب (2006)** بعنوان: « عوامل تعزيز القدرة التنافسية ومدى امكانية تفعيلها في الصناعات السورية»، وقد هدفت الدراسة إلى ابراز الدور الذي يمكن ان تؤديه منشآت الصناعة السورية إذا ما استطاعت أن تعزز قدرتها التنافسية، التي يمكن أن تتمثل في قدرتها على اشباع وخلق حاجات ورغبات جديدة وفي التعرف على الاحتياجات المتغيرة في الأسواق المحلية والدولية، ومن من خلالها تستطيع مواءمة سياساتها الانتاجية والتسويقية مع المتغيرات كافة بما يضمن استمرار هذه المنشآت، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن امتلاك المؤسسات الصناعية لعوامل تعزيز القدرة التنافسية من شآنه أن يتيح فرصة إختراق أسواق جديدة وهو ما يسهم في عملية التنمية لكن هذا لا يتوفر لدى منشآت الصناعة السورية.

دراسة **ساق الله (2006)** بعنوان: « العوامل المؤثرة على القدرة التنافسية لصناعة الاثاث في فلسطين –دراسة تطبيقية – »، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القدرة التنافسية لقطاع صناعة الأثاث في فلسطين، وطبيعة هذه القدرة، وتحديد أي من العوامل التالية تؤثر عليها: الاهتمام بالمنتجات من حيث الجودة والسعر، الاهتمام بالتطوير التكنولوجي وخفض التكلفة، وامتلاك العنصر البشري للكفاءات المحورية وزيادة انتاجه بالتدريب والتحفيز، والاهتمام بالتطوير الاداري والتنظيمي، وتبني استراتيجيات التنافسية، وامتلاك الموارد الفريدة.واعتمدت الدراسة في تحليل بياناتها على حزمة البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية spss.

دراسة **بن عنتر عبد الرحمان (2004)** ، بعنوان: " نحو تحسين الانتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية – حالة الصناعات التحويلية في الجزائر – ".تمحورت إشكالية الدراسة في البحث عن العلاقة بين إنتاجية المؤسسات الصناعية ورفع تنافسيتها، وإلى أي مدى يمكن الاعتماد على الإنتاجية لتحقيق تنمية صناعية في الجزائر، وتحسين المركز التنافسي للقطاع الصناعي ليتمكن من مواجهة المنافسة الدولية، ومواجهة التحديات التنافسية، خاصة بالاعتماد على الصناعات التحويلية. وعملت على تحقيق جملة من الأهداف؛ أهمها: تحديد العوامل المؤثرة على الإنتاجية، وزيادة القدرة التنافسية للصناعات التحويلية القائمة ببلادنا، والإسهام في الرفع من مستواها.وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: تستخدم مقاييس الإنتاجية أساسا في تحديد فاعلية استخدام الموارد المتاحة مما يعني إرتباطها بالقدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية، كما أن قيام الإنتاجية هي خطوة أساسية نحو تحسينها وتقويمها.كما أوضحت الدراسة أن مقاييس الإنتاجية تخدم مجموعة متنوعة من الوظائف وبالتالي هناك مقاييس متعددة للإنتاجية تتماشى مع الغرض الذي ترغب المؤسسة من أجله قياس الإنتاجية.

دراسة **زوزي محمد (2010)** ، بعنوان: " تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة حالة ولاية غرداية – "، حيث تلخصت إشكالية هذه الدراسة في البحث حول ما إذا استطاع القطاع الصناعي الخاص في الجزائر أن يساهم في عملية التنمية، وأن يكون داعما للقطاع العام ومكملا له، وقد هدفت إلى إبراز أثر قوانين الاستثمار التي

سنها المشرع الجزائري منذ الاستقلال على الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني، وإبراز الصعوبات التي عرقلة المساهمة الفعلية والفعالة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر عموما، والقطاع الصناعي على وجه الخصوص، وقد توصلت إلى نتيجتين أساسيتين؛ الأولى: إن القطاع الصناعي الخاص في الجزائر يعد بعيدا عن الدور الحقيقي المنوط في عملية التنمية بسبب عدم ارتياحه للقيادة السياسية، ويرجع هذا إلى التعقيدات الإدارية التي تصاحب انشاء المشاريع الاستثمارية الخاصة بالإضافة إلى الكم الهائل من القوانين والتشريعات الغامضة حتى على الجهات المختصة الموجهة لها مما يضع المستثمرين الخواص تحت رحمة الادارة وأخطاء التطبيق.والنتيجة الثانية أن القطاع الخاص الصناعي لا يزال يركز استثماراته في قطاع الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع أو في القطاعات ذات الربحية السريعة ولا يعمل ضمن استراتيجية وطنية شاملة.

دراسة قام بها **الحجي طايل (1997)** بعنوان «القدرة التنافسية للمنتجات الأردنية وسبل تعزيزها»:

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم القدرة التنافسية، وسبل تطويرها للصناعة الأردنية، وقد عرفت الدراسة القدرة التنافسية بأنها محصلة الإمكانيات التي تملكها المنشأة، وتمكنها من زيادة نموها في أسواقها الحالية، ودخول أسواق جديدة مستهدفة وبالتالي زيادة ربحيتها، كما بينت المقاييس المستخدمة في قياس القدرة التنافسية.وقد أشارت الدراسة التي استخدمت فيها الاستبيانة أداة لجمع البيانات أن القدرة التنافسية للصناعة الأردنية تعزز من خلال بعض العوامل التي تمتلكها، وتتمثل في اهتمامها بمنتجاتها من حيث: التكاليف، جودة المنتجات، الاهتمام بالموارد البشرية، الاهتمام بالبحث والتطوير.

الإطار النظري للدراسة:

أولا: ماهية المؤسسات الصناعية:

من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى تعريف المؤسسات الصناعية وإيضاح أهم مهامها الرئيسية.

1. تعريف المؤسسة الصناعية وأهدافها:

1 – 1 تعريف المؤسسات الصناعية:

تمثل المؤسسة الصناعية النواة الأساسية للصناعة، ورغم تعدد التعريفات المعطاة لها طبقا لتعدد الزوايا التي يمكن النظر إليها منه، فإنه يمكن تعريفها في النقاط التالية:

– «تعرف المؤسسة الصناعية بأنها الوحدة الاقتصادية التي تنتج سلعة أو مجموعة من السلع والخدمات.ويتم إدارتها بواسطة مالك واحد وإدارة واحدة، وتقع ضمن منطقة جغرافية واحدة.كما أنها قد تمتد أحيانا إلى مساحة جغرافيا أكبر في حالة وجود فروع، وتمارس نشاطا صناعيا في مجالات الصناعات الإستخراجية والتحويلية والكهرباء والمياه (المنظمة العربية للتنمية الصناعية www.aidmo.org/ beta 23/ 09/ 2011) ».

– «هي أي مؤسسة تحتوي آلات أو تجهيزات يعمل عليها عاملون ويستخدمون خامات ومواد أولية من أجل إنتاج منتج، ومن أمثلة هذه المؤسسات المصانع الكبيرة والصغيرة (القريشي، 2001، ص 17) ».

فالمؤسسة الصناعية عبارة عن نظام إنتاجي متكامل يضم مجموعة من الموارد المادية، المالية والبشرية تعمل على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية، زتعتمد في ذلك على مجموعة من الأقسام يمثل كل منها وظيفة محددة وهي الوظيفة التجارية، والوظيفة الإدارية، والموارد البشرية، والتكنولوجية.

1 – 2 أهداف المؤسسة الصناعية:

من أهم أهداف المؤسسة الهدف التقليدي المتمثل في تعظيم الربح، وتزداد أهمية هذا الهدف إذا كان المالك هو المدير للمؤسسة، وتقل أهميته إذا كانت الإدارة منفصلة عن المالكين.إلى جانب هذا الهدف، هناك أهداف أخرى تعمل المؤسسة الصناعية على تحقيقها وهي (عطية، 1995، ص 107 – 111) :

– الإنتاج: تعد المحافظة على مستوى إنتاج مستقرا عند حد معين، أو المحافظة عليه بحيث لا ينخفض عن حده الأدنى المرسوم أحد أهداف المؤسسة الصناعية.

– المخزون: تعمل المؤسسات الصناعية على الحفاظ على مستوى معين من المخزون، وذلك حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها، والحفاظ على سمعتها.

– المبيعات: قد تعمل المؤسسة على زيادة حجم مبيعاتها وتعظيمه بدلا من تعظيم الأرباح، وهذا قد يكون بغرض الحفاظ على نصيب المؤسسة من السوق.

– تحقيق أكبر معدل نمو.

– المحافظة على المركز المالي للمؤسسة.

2. تصنيف المؤسسات الصناعية:

لقد اختلف الباحثون في تصنيف المؤسسات الصناعية؛ لاختلاف وجهات النظر من جانب، واختلاف أسس واعتبارات كل تصنيف من جانب أخر، لهذا فتصنيف هذه المؤسسات الصناعية يرتبط بتصنيف الصناعة ويمكن ذكر هذه التصنيفات في النقاط التالية:

2 – 1 تصنيف المؤسسات حسب نوع منتجاتها:

تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى مؤسسات تنتمي إلى الصناعات الثقيلة، وأخرى خفيفة ويمكن ذكرها في النقاط التالية كما يلي:

2 – 1 – 1 مؤسسات الصناعة الثقيلة: تعرف الصناعات الثقيلة بأنها تلك الصناعات التي تنتج سلعا كبيرة الوزن والحجم، وتستخدم لهذا الغرض مواد أولية، ومصادر طاقة ضخمة في مقدارها، وحجم عمل كبير، بالإضافة إلى تحويل المادة الأولية مثل المناجم وصناعات الحديد والصلب (الجنابي، 2013، ص40) .

2 – 1 – 2 مؤسسة الصناعة الخفيفة: وتتضمن الوحدات الإنتاجية المسؤولة عن إنتاج السلع الاستهلاكية التي تتميز بالكثافة النسبية للعمل إذا ما قيست بكثافة رأس المال كما في حال الصناعات الغذائية (العدل، 1987، ص 136) ، كما تعرف بأنها الصناعات التي تسهم في إنتاج السلع التي تستهلك مباشرة بواسطة الأفراد، ويكفي أن يكون 75 % على الأقل من إنتاجها يشكل سلعا استهلاكية لاعتبارها صناعة خفيفة (محروس، 1997، ص 39) .

2 – 2 تصنيف المؤسسات حسب العمليات الإنتاجية:

يمكن تصنيف الصناعات حسب هذا المعيار إلى صناعات إستخراجية وأخرى تحويلية

2 – 2 – 1 الصناعات الاستخراجية: تعرف الصناعات الإستخراجية بأنها الصناعة التي تعتمد على جهود الإنسان والآلة تجاه فصل المادة الأولية اللازمة للصناعة من الطبيعة مثل استخراج المعادن الأساسية والبترول والغاز...إلخ، فهي تتلخص في النشاطات الخاصة بالحصول على المواد الخام بحالتها الطبيعية (ابراهيم شريف، 1981، ص 134) .

2 – 2 – 2 الصناعات التحويلية: تعرف بأنها التحويل الميكانيكي أو الكيميائي للمواد العضوية وغير العضوية لتصبح منتجا يمكن استخدامه، ويدخل ضمن هذه الصناعات النشاط الخاص بتجميع أجزاء سبق تصنيعها بحيث يسهم النشاط التجميعي في تحديد الشكل النهائي للسلعة (العدل، 1987، ص 130) .

ثانيا: القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية:

ترجع بداية ظهور مفهوم القدرة التنافسية إلى ثمانينيات القرن الماضي حيث بدأت فكرة القدرة بالانتشار والتوسع مع ظهور كتابات ما يكل بورتر[1] » التي تتعلق بالتنافسية واستراتيجياتها بين الشركات وتتعدد التعريفات التي تصف وتفسر مفهوم القدرة التنافسية وهذا حسب مستوى التحليل وطبيعة الدراسة.

1. مفهوم القدرة التنافسية:

يحتل مفهوم القدرة التنافسية حيزا هاما في مجالي الإدارة الإستراتيجية واقتصاديات الأعمال، حيث يختلف كثير من الكتاب حول تعريفها، حيث يميز في التعؤيفات المقدمة مستوى التحليل سواء كان على مستوى الدولة أو القطاع أو المؤسسة، وتعد القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة من أهم المستويات التي يتم دراستها ويمكن أن نذكر أهم هذه التعريفات على مستوى المؤسسة في النقاط التالية:

تعرف بأنها : » القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه الشركة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية وبعد تلبية حاجات الطلب المحلي والمتطور المعتمد على الجودة كخطوة أساسية في تنمية القدرة التنافسية (رزيق، 2002، ص 30) .

وتعرف القدرة التنافسية أيضا بأنها: » المهارة أو التقنية، أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه المنافسون ويؤكد تميزهم واختلافهم، عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقلبون هذا الاختلاف والتميز حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون (محمد عمير احمد، 2009، ص 318) ، وهذا يعني أن القدرة التنافسية هي الموارد التي تسمح للمؤسسة بتقديم سلع وخدمات متميزة لعملائها.فالقدرات التنافسية تسمح للمنظمات بتحقيق نتائج مهمة تمثل في خلق فرص تسويقية جديدة.

أما بورتر فيرى أن القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة تتوقف على كفاءة وإنتاجية المؤسسة في سلسلة أنشطتها الداخلية، وكذلك على قوة علاقاتها وتشابكها مع المؤسسات الأخرى المرتبطة بها فضلا عن السياسات التي تتبعها الدولة التي تشكل المناخ الذي تعمل فيه المؤسسات (12) (خياري، 2010، ص 23) .

من هذه التعريفات يتضح لنا أن القدرة التنافسية تتمثل في إمكانية المؤسسة على البقاء والنمو والاستمرار في سوق تنافسية ؛ لامتلاكها حصة في السوق تمكنها من الازدهار والنمو.هذه القدرة تمتاز بكونها ذات طابع ديناميكي متطور ومرتبط بالخصائص الداخلية للمؤسسة من حيث هيكلتها، و نظم معلوماتها، وفعالية وظائفها» والإنتاج، والتموين، والتسويق، والموارد البشرية... إلخ»، وكذلك بمدى إلمامها، ومواجهتها العالم الخارجي عن طريق الاستغلال الأمثل لمواردها، التي تكفل لها اكتساب ميزة تنافسية دائمة ومستمرة.

2. سبل تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية:

تعتمد المؤسسات الصناعية على جملة من النقاط لدعم تنافسيتها ويمكن إجمالها في النقاط التالية (بن عنتر، 2009، ص 41 - 49) :

- الرؤية الجديدة والإدارة الفعالة وأهمية التنمية البشرية:

وذلك من خلال اعتماد الإدارة الجديدة في تعاملها مع المتغيرات، وتحقيق معدلات نمو عالية، وتحديد الأهداف والاتجاهات والتطوير والتحسين المستمر في النشاط مع تكوين فريق عمل وفاعلية الأداء، وتبني إستراتيجية التدريب المستمر للعاملين، وورصد المخصصات المناسبة لذلك، وتبني فلسفة وأسلوب الجودة الشاملة، ونشر ثقافة الجودة كاتجاه للتحسين المستمر في عمليات المؤسسة ككل، والاهتمام الفائق بالموارد البشرية باعتبارها أثمن أصول المؤسسة مع تخصيص الاستثمارات الكافية لتعظيم إنتاجية هذا المورد وبالتالي زيادة

(1) مايكل بورتر: اقتصادي أمريكي وبروفيسور في إستراتيجية المؤسسات بجامعة هارفورد للأعمال، ولد في ماي 1947، متحصل على شهادة ماجستير ادارة أعمال من كلية هارفرد للاعمال في 1971، يعتبر أحد القادة النافذين في مجال استراتيجية الشركات وتنافسية الدول والمناطق، أعماله معترف بها في كثير من الحكومات والشركات الكبرى

القدرة التنافسية.

- تشجيع البحث والتطوير وتكنولوجيا الإنتاج:

يتجسد ذلك من خلال إنشاء وحدة تنظيمية تختص بهذه الوظيفة مع تخصيص الموارد الكافية، وتصميم أهداف وإستراتيجية وسياسة فاعلة بهذا الصدد وتحويلها تدريجيا إلى نظام وطني للابتكار أو الإبداع بما يزيد من القدرة التنافسية ويحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تشجيع المنتجات لغزو الأسواق العالمية:

يتحقق بتلبية احتياجات السوق المحلية من المنتجات، ومنافسة السلع المستوردة في الأسواق المحلية، والتوجه نحو التحالف الاستراتيجي الذي يسعى إلى تكوين علاقة تبادلية تكاملية بين المؤسسات الصناعية بهدف تعظيم الإفادة من موارد مشتركة في بيئة ديناميكية تنافسية لتعزيز القدرة التنافسية مع مراعاة المعايير والأسس الإنتاجية التي تمليها القدرة التنافسية ومن أهمها تطوير تصميمات المنتجات، والرقابة على جودة الإنتاج، وتطبيق معايير الجودة.

- الإفادة من التكنولوجيا الحديثة والتعامل مع التجارة الالكترونية:

أصبح لصناعة تكنولوجيا المعلومات تأثير عميق على إيقاع الاقتصاد؛ لتحسين الكفاءة والقدرة على التنافس، والقابلية لتوليد الربحية للمؤسسات الصناعية، التي تعد أحد أهم المصادر لاستحداث التكنولوجيا الجديدة والتعامل الكفء معها باعتبارها أساس التخطيط الاستراتيجي التنافسي، وتصميم المنتجات وعمليات الإنتاج، وتطوير نظم الأداء، وما إلى ذلك من متطلبات الأداء، لذلك يجب أن تتضافر نظم المعلومات مع النشاطات بالمؤسسة الصناعية كافة حتى يمكن تعزيز القدرات التنافسية وتحقيق معدلات عالية من النمو والإنتاجية.

- دور الدولة في تأهيل المؤسسات الصناعية:

تلعب الدولة دورا هاما في دعم تنافسية المؤسسات الصناعية، وذلك من خلال تأهيل هذه المؤسسات وتدعيمها بالإمكانيات اللازمة؛ لتقوم بمهمتها الأساسية وتأهيل محيطها الإقتصادي، ويمكن تجسيد دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي بتوفيرها لبيئة أعمال ملائمة من خلال تطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية تدعم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية، وسياسات الاستثمار، وتهيئة المناخ الاستثماري، وسياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، وأساليب الممارسة الإدارية الرشيدة، وسياسة نشر وتداول المعلومات.ويمكن القول إن الجزائر حاولت تأهيل القطاع الصناعي من خلال جملة من البرامج التي مست المؤسسات الصناعية والصغيرة والمتوسطة وهذا لرفع قدرتها التنافسية قبل دخولها في منظمة التجارة العالمية.

بالإضافة إلى هذه المداخل هناك مجموعة أخرى من النقاط التي يمكن الاعتماد عليها لرفع القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية والتي نذكرها في الآتي (بن عنتر، 2000، ص 40) :

- تطوير الصورة الذهنية للمتعاملين مع المؤسسة والتوافق في علاقتها مع غيرها الذي من شأنه أن يدعم قدرتها التنافسية.

- تكوين القيادات الإدارية القادرة على قيادة التحول والتنبؤ بالمشاكل وكيفية حلها وتحليلها.

- التعامل الايجابي مع المتغيرات التي يفرضها نظام الأعمال الجديد والعمل في نطاق السوق العالمي.

وعليه فإن بناء القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية يتجاوز النظر إلى المظاهر المنفردة لبعض ما قد تتميز به المؤسسة من قدرة، فالأهم هو النظر إلى القدرات الكلية التي تتشكل منها القدرة التنافسية في معناها الشامل.فينبغي أن في المؤسسات قدرات معلوماتية، وقدرة إنتاجية، وقدرة تحويلية، وقدرة تسويقية، وقدرة بشرية، وقدرة قيادية، وقدرة تنظيمية.فالقدرة التنافسية نظام متكامل.وتوافر مثل هذه القدرات من شأنه أن يتيح للمؤسسة قدرة تنافسية تحقق التميز على المنافسين.

ثالثا: التأصيل النظري للتنمية المحلية:

تعد التنمية المحلية ركيزة أساسية من ركائز التنمية، فهي المدخل الطبيعي الذي يقود إلى التنمية الوطنية الشاملة، فهي بما تتطلبه من تطوير للنشاطات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية تضع المجتمع المحلي في حالة حركة تنتج عنها زيادة في الإنتاجية، وهو مطلب أساسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

1. ماهية التنمية المحلية:

إن مفهوم التنمية المحلية يعكس الخصائص والأبعاد الأساسية للتنمية الشاملة ولكن على مستوى الأجزاء والوحدات المحلية، فبداية ظهور هذا المصطلح كانت سنة 1944، حيث عرف «بتنمية المجتمع»، عندما تطلبت الضرورة في إفريقيا بالأخذ بتنمية المجتمع المحلي واعتبارها نقطة البداية في السياسة الحكومية، غير أن الانتشار الكبير لبرامج التنمية المحلية لم تتهيأ ظروفه إلا في مرحلة الحرب العالمية الثانية، حيث تحررت الدول التي كانت خاضعة للاستعمار، ثم ظهر مصطلح «التنمية الريفية» الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام بالجوانب الأخرى من صحة وتعليم.وقد ترتب على هذا المفهوم الضيق للتنمية الريفية ظهور مصطلح جديد هو «التنمية الريفية المتكاملة» وهذا سنة 1975 في تقرير البنك الدولي الذي كان الهدف منه هو وضع إطار استراتيجي وشامل يهدف إلى تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، وتحسين الخدمات الصحية وتوفير فرص عمل جديدة من خلال الصناعات الريفية، لكن هذا لم يكن يفي بأغراض التنمية، ولهذا كان من الضروري أن تغطي حتى المناطق الحضرية، من هنا تبلور مفهوم التنمية المحلية.

1 – 1 مفهوم التنمية المحلية:

يمكن أن نجمل أهم تعريفات التنمية المحلية فيما يلي:

"التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود

الأهالي، وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطني، فهذه العمليات تقوم على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذلك توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية (الجندي، 1987، ص 49) ".

وعرفت بأنها: "العملية التي يتم من خلالها توحيد جهود الأفراد مع الجهود الحكومية بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكاملها مع باقي المجتمعات المحلية الأخرى ضمن الإطار العام للدولة وبشكل يساهم في تقدم الأمة بشكل عام (عبد المطلب عبد الحميد، 2001، ص 13) ".

كما تعرف أيضا بأنها "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والإفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدات المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة (سمير محمد عبد الوهاب، 2008، ص 21) ".

1 – 2 خصائص التنمية المحلية:

من خلال هذه التعريفات السابقة يمكن استخلاص بعض الخصائص الأساسية للتنمية المحلية (المخلافي، 2008، ص ص 8، 9) :

- التنمية المحلية تقوم على فلسفة ديمقراطية تؤمن بحق الناس في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمهم، وتؤكد على الجهود الذاتية، ومشاركة أكبر عدد ممكن من سكان المجتمع المحلي.
- تتضمن مساعدات فنية من جانب الهيئات الحكومية.
- تسعى لتحقيق أهداف ملموسة، كما تسعى إلى تقوية صفات المشاركة، والتسيير الذاتي والتعاون.
- التنمية المحلية تستمر لفترة زمنية طويلة، فهي ليست مشاريع مؤقتة أو محددة بغرض معين، فهي عملية أكثر منه برنامج.
- التنمية المحلية ترتكز على الحاجات التي يشعر بها الناس، وعلى رغباتهم وآمالهم وإجماع الأهالي دون إكراه.
- تهتم بكل سكان المجتمع المحلي ومشاكلهم لإحداث التغيير الاجتماعي.

2. ركائز التنمية المحلية:

ترتكز التنمية المحلية على جملة من النقاط الهامة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- المشاركة الشعبية:

ترتكز التنمية المحلية على إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.إن المشكلة الحقيقية التي تواجه التنمية المحلية في الدول النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها، وعدم اشتراك أفراد المجتمع المحلي مع السلطات العامة في برامجها (هلالي، 2005، ص 135) .

- تكامل مشاريع الخدمات:

من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشاريع الخدمات داخل المجتمع.وأن يوجد نوع من التنسيق بحيث لا نجد خدمات مكررة ولا نوع من التناقض والتضاد في تقديم الخدمات (السبتي، 2009، ص43 – 46) .

- الإسراع في الوصول إلى نتائج:

هذا يعني أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكانية وغيرها، وإذا بدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية فيجب اختيار تلك المشاريع ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن التي تلبي في الوقت نفسه حاجات قائمة، والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع بأن هناك فائدة ومنفعة ملموسة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية (خاطر، 1999، ص ص 20، 21) .

- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع:

يعد الاعتماد على الموارد المحلية من أساليب التغيير الحضري المقصود، سواء كانت هذه الموارد مادية أو بشرية، فاستعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة غير معلومة، كما أن المسير المحلي الذي يعد موردا بشريا مؤثرا وهاما في عملية التنمية يكون فعالا أكثر في تسيير الموارد المحلية، كما أنه قادر على التغيير في أفراد مجتمعه المحلي على عكس المسير الأجنبي، إلى جانب هذا فإن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروع ويعطيها مجالات وظيفية أوسع (خاطر، 1999، ص 21) .

رابعا: دور المؤسسات الصناعية في التنمية المحلية:

تكتسب المؤسسات الصناعية أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالأخص دورها في التنمية المحلية، حيث التركيز في مناطق معينة واحترام نوعية المنطقة تتيح فرصة الاستثمار للمؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى دعم نمو مناطق داخلية.فالتنمية لا تقتصر على برامج تسطرها الدولة، ولكن

يجب إشراك مختلف الفئات لتتمكن من معرفة النقائص وتحقيق التكافؤ والتكامل، وتعمل المؤسسات الصناعية على تحقيق التنمية المحلية من خلال ما توفره سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي.

1. **توفير مناصب الشغل**:

يعد القطاع الصناعي من بين القطاعات القادرة على استيعاب اليد العاملة، فتوسع المؤسسات الصناعية من شأنه خلق فرص شغل، لا سيما المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم لاعتمادها الكبير على كثافة عنصر العمل، إلى جانب المؤسسات الكبيرة التي من شأنها توظيف اليد العاملة الماهرة والمؤهلة، أيضا فإن إنشاء مؤسسات صناعية يسهم في تكوين المهارات، وتدريب العاملين واكتسابهم للخبرة التي تساعد على رفع إنتاجية العمل، أضف إلى ذلك أن تطور المؤسسات الصناعية من شأنه أن يعزز ويرفع مستوى التكنولوجيا.

2. **دعم نمو باقي القطاعات**:

تكتسي المؤسسات الصناعية أهمية كبيرة في تحفيز باقي القطاعات من خلال مساهمتها في تطوير وتوسيع الإنتاج في القطاعات الاقتصادية جميعا، وتحسين مستوى حياة المجتمع المحلي، وهو ما ينعكس بدوره عليها عبر توفير مستلزمات الإنتاج، وهذا يظهر جليا مع القطاع الفلاحي، فدور المؤسسات الصناعية في توفير السلع المصنعة كمستلزمات إنتاج للزراعة وفي نفس الوقت تعمل على استغلال المنتجات الفلاحية كمواد أولية.

3. **تغطية احتياجات السوق المحلي ودعم الصادرات**:

إن المؤسسات الصناعية تنتج مختلف أنواع السلع المصنعة وذلك لتلبية حاجيات السوق المحلية.والفائض من هذه السلع يوجه نحو التصدير، وهو ما ينعكس ايجابيا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ويوفر العملات الأجنبية للإفادة منها، وتوفير مختلف أنواع السلع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

4. **الأهمية البالغة التي تكتسبها المؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية المحلية**:

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن المؤسسات الصناعية تكتسب أهمية بالغة في تحقيق التنمية المحلية من خلال مساهمتها فيما يلي (القريشي، 2001، ص23، 26) :

- تسهم المؤسسات الصناعية في خلق المهارات والخبرات الفنية والإدارية، وتطوير مستوى المهارات في العمل، وتساهم في رفع مستوى الأجور وتحسين مستويات المعيشة.
- تستخدم المؤسسات الصناعية منجزات العلم والتكنولوجيا أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يؤهلها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ويجعلها تلعب دورا رياديا في تعزيز القدرات التكنولوجية في بقية القطاعات.
- تسهم في رفع درجة المرونة في الاقتصاد، وتحقيق الاستقرار من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية.
- تسهم في إنتاج وتوفير مختلف أنواع السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وبذلك ترفع من مستوى المعيشة، وتساعد على التقدم الحضري.
- تعمل المؤسسات الصناعية على تصحيح الخلل الذي يظهر في ميزان المدفوعات من خلال تصدير السلع والخدمات، أو التعويض عن المستوردات، وتوفير العملة الأجنبية التي تعمل على دعم التنمية.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تقليل الاعتماد على الواردات وتحفيز الصادرات.
- القضاء على التشوهات في الهيكل الاقتصادي من خلال التوسع في الإنتاج الصناعي.

الإطار التطبيقي للدراسة: دراسة حالة مجمع عمر بن عمر.

إنطلاقا من الخلفية النظرية التي اعتمدنا عليها في إنجاز هذا البحث والتي هدفت إلى إبراز دور القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية المحلية، ومن أجل توضيح ذلك وإسقاط مختلف المحاور النظرية على الواقع العملي، اخترنا واحدة من أبرز المؤسسات الصناعية على مستوى ولاية قالمة، وهي مجمع عمر بن عمر الذي يعد قطبا صناعيا بارزا في ولاية قالمة فهو احد أهم المجمعات الصناعية المتخصصة في الصناعات الغذائية، وهذا ليس على مستوى الولاية فقط، بل على مستوى الوطن، لارتكازها على مبادئ الإدارة الحديثة ودعم قدراتها التنافسية.

نبذة عن مجمع عمر بن عمر:

عمر بن عمر شركة عائلية تأسست سنة 1984 على يد الأب عمر بن عمر، تخصصت في مجال الصناعات الغذائية للاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي، فانطلاق المجمع كان في منطقة «بوعاتي محمود» على بعد 17 كم من ولاية قالمة، في مجال تعليب المواد الغذائية « المصبرات»، انسجاما مع طبيعة الولاية الفلاحي الرعوي الذي أسهم في ميلاد وازدهار مثل هذه الصناعات، فقد ساعد موقع المؤسسة على امتلاكها لميزة تنافسية، فقربها من المادة الأولية، وتميزها بجودة عالية من جهة إلى جانب موقعها الذي يسمح لها بتسويق منتجاتها من جهة أخرى، سمح لها بدعم قدراتها التنافسية واحتلالها لمكانة مرموقة في السوق الداخلي والخارجي، وإن كانت المؤسسة لم تكتف بمجال المصبرات بل إتجهت إلى صناعة أخرى، فقد توسع مجال نشاطها سنة 2000 بإنشاء» مطاحن عمر بن عمر» في بلدية «الفجوج» والذي يبعد5 كم عن ولاية قالمة، لينطلق سنة 2002 بقدرة إنتاج تصل إلى 300 طن يوميا لتنتج مواد نهائية الصنع موجهة للمستهلك النهائي، ومواد وسيطة موجهة إلى منتجين أخريين، أي أن الإنتاج بمختلف أنواعه كان يصرف.ونظرا لإتساع الطلب تقرر إنشاء وحدة جديدة سنة 2004 وذلك بقدرة إنتاج تصل إلى 400 طن يوميا، ليصل الإنتاج الكلي إلى 700 طن يوميا.ومع اتساع رقعة

المعاملات وازدياد عدد العملاء الذين كان اغلبهم من منتجي العجائن ظهرت فكرة إنشاء صناعة مكملة.و بتعبير آخر تعتمد على الإنتاج الأساسي للمطاحن وهي صناعة الكسكسى والعجائن، فبعد أربعة سنوات «2005 – 2008» وبعد دراسات معمقة حول طرق وتقنيات الإنتاج، والمكان وقربه من أماكن التسويق، تقرر إنشاء فرع للمعجنات بالقرب من المطاحن بطاقة إنتاج تصل إلى 7.7 طن/ ساعة أي ما يقارب 184.8 طن يوميا .(http:// www amorbenamor.com/ nos - filiales/ conserverie - amor - be-namor)، فالمجمع اليوم يتخصص في المجالات التالية: تعليب المواد الغذائية، والمطاحن، والعجائن الغذائية والكسكس، والتنمية الفلاحية.

تحليل نتائج الاستبيانة:

2 ـ 1 تصميم الدراسة الميدانية:

تتطلب عملية تصميم الدراسة الميدانية توافر مجموعة من الوسائل اللازمة لذلك، كإستمارة البحث والأدوات المستعملة فيه.

2 – 1 – 1 مجتمع وعينة الدراسة:

لا بد من تحديد المجتمع والعينة المأخوذة لتطبق عليها الدراسة بغرض الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، لا سيما أن البحوث الميدانية في العلوم الإجتماعية تسمح بتقدير خصائص المجتمع من خلال العينة المأخوذة منه، و في دراستنا هذه يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات التي تعمل في المجال الصناعي خارج قطاع المحروقات، أما بالنسبة لعينة الدراسة فتتكون من مؤسسة استطاعت أن تشكل فرقا في مجال الصناعة الغذائية بمختلف فروعها وهي مجمع «عمر بن عمر»، حيث تم اختيار عينة الدراسة من إطارات المؤسسة على أساس أن الإطارات هي الأكثر معرفة بسياسات المؤسسة وتوجهاتها التنموية من جهة، والجهود التي تسعى لبذلها للمحافظة على حصتها السوقية ودعم مركزها التنافسي من جهة أخرى.

بناء أداة الدراسة:

تم إعداد هذه الإستمارة بعد تحديد أبعاد الموضوع ومكوناته، وإدراك أهمية المعلومات المطلوبة وعلاقتها بالموضوع، والتعرف على مجتمع الدراسة، وهي من النوع المركب المكشوف الهادف، ولقد تم تصميم إستمارة الدراسة وتطويرها لقياس العلاقة بين تنافسية المؤسسات الصناعية وقدرتها على تحقيق التنمية المحلية، حيث شملت أداة الدراسة جزأين.و كان مجموع العبارات المكونة للإستمارة 35 عبارة، تم إفراغها وفق مقياس ليكارت الخماسي المعتمد إحصائيا، والذي يأخذ الدرجات: موافق بشدة (5 درجات) ، موافق (4 درجات) ، محايد (3 درجات) ، غير موافق (درجتين) ، غير موافق بشدة (درجة واحدة) .

1 – 1 – 1 قياس صدق ودرجة ثبات أداة الدراسة:

قبل الشروع في عملية التحليل واستخلاص النتائج، يجب التأكد من مدى صدق وثبات العبارات التي تضمنتها الاستمارة، حتى تكون النتائج ذات مصداقية وأكثر واقعية.

صدق الاتساق الداخلي: لمعرفة مدى إتساق عبارات الاستمارة وصدقها، ويقصد بالاتساق مدى انسجام عبارات الاستمارة وملاءمتها لتفسير وقياس ما أعدت لقياسه، ومدى ملائمة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Corrélation) ، الذي يستخدم لإيجاد العلاقة بين متغيرين أو أكثر، ويكون الارتباط كبيرا إذا كان مستوى المعنوية أقل من 0.01، حيث يحسب بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وبالدرجة الكلية للإستمارة.

الجدول رقم (01) :

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	تعتمد المؤسسة على استراتيجية تنافسية واضحة	**0.63
2	مستوى التكاليف التي تتحملها المؤسسة يعتبر الجيد والأحسن في الصناعة	**0.82
3	تحقق المؤسسة أرباحا مرتفعة مقارنة بالسنوات الماضية وبالمنافسين في الصناعة	**0.75
4	تحظى المؤسسة بحصة سوقية أعلى من منافسيها	**0.80
5	تتميز المؤسسة بارتفاع معدلات إنتاجيتها مقارنة بالسنوات الماضية ومقارنة بإنتاجية منافسيها	**0.77
6	تتميز المؤسسة بجودة منتجاتها العالية	**0.81
7	تتميز المؤسسة بقدرتها على الإستجابة لحاجيات زبائنها بسرعة	**0.83
8	تتميز المؤسسة بصورة جيدة لدى زبائنها وفي السوق.	**0.88
9	تتميز المؤسسة بقدرتها على الحصول على الموارد الأساسية للإنتاج بجودة عالية وتكاليف أقل	**0.70

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج spss20

** دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل.

من الجدول رقم (01) يتضح أن قيم معامل إرتباط بيرسون لكل عبارة من العبارات مع المحور الأول دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل، مما يشير إلى أن جميعها تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، ويؤكد قوة الإرتباط الداخلي بين جميع عبارات المحور.

الجدول رقم (02) :

معاملات إرتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط بالمحور
10	تعمل المؤسسة على رفع جودة منتجاتها باستمرار لإكتساب قدرة تنافسية	**0.63

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط بالمحور
11	تعمل المؤسسة على تجديد التكنولوجيا المستعملة وسرعة الاستجابة لمتطلبات السوق	0.64**
12	يعد الإهتمام بالتجديد والابتكار من أولويات المؤسسة	0.66**
13	تعمل المؤسسة على تأهيل المورد البشري لرفع قدرتها التنافسية	0.55**
14	تعمل المؤسسة على استغلال وسائل الاعلام والاتصال الحديثة للترويج لمنتجاتها بشكل يسهم في رفع قدرتها التنافسية	0.68**
15	تسعى المؤسسة إلى إمتلاك نظام معلومات فعال لتحقيق قدرة تنافسية عالية	0.64**
16	معرفة المؤسسة لإمكانيات منافسيها يساعدها على رفع قدرتها التنافسية	0.58**
17	إلتزام المؤسسة بالإنتاج وفق المواصفات الدولية يعمل على رفع قدرتها التنافسية	0.68**
18	تسعى المؤسسة إلى معرفة آراء المستهلكين والعمل على تطبيقها مما يساعد في رفع قدرتها التنافسية	0.78**
19	تعمل المؤسسة على دراسة حاجات ومتطلبات السوق باستمرار	0.67**
20	تستفيد المؤسسة من مخرجات المؤسسات المحلية الأخرى	0.69**
21	تساعد المناطق الصناعية على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة	0.79**
22	تساعد المناطق الصناعية على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة	0.70**
23	إستطاعت المؤسسة أن تصل إلى الوضع الحالي من خلال إلتزامها ببرامج التأهيل MEDA 1	0.77**
24	تعد الحكومة أحد الفواعل الأساسية في تقوية المكانة التنافسية للمؤسسة من خلال تسهيل نشاطها.	0.68**

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج spss20

** دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن قيم معامل ارتباط بيرسون لكل عبارة من العبارات مع المحور الثاني دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل و0.05 فأقل، مما يبين أن جميع عبارات المحور الثاني تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، ويؤكد قوة الارتباط الداخلي بين جميع عبارات المحور.

الجدول رقم (03) :

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط بالمحور
25	تسعى المؤسسة إلى تلبية متطلبات السوق المحلي	0.64**
26	تعمل المؤسسة على الحفاظ على مناصب الشغل الحالية وفتح مناصب شغل جديدة	0.66**
27	تستطيع المؤسسة التي تملك قدرة تنافسية عالية أن تتوسع في السوق المحلي ، وتخترق أسواق جديدة	0.81**
28	من خلال امتلاك المؤسسة لقدرة تنافسية تتوسع في السوق مما قد يدفعها في توسيع نشاطها وهو ما يوفر فرص شغل جديدة.	0.83**
29	إمتلاك المؤسسة لقدرات تنافسية تساعدها على اختراق أسواق جديدة	0.87**
30	تحافظ المؤسسة التي تملك قدرة تنافسية عالية على حصتها في السوق مما يسهم في بقائها، ومن تم المساهمة في التنمية المحلية	0.74**
31	إن تكوين قطاع صناعي ذي قدرة تنافسية عالية يساعد على إرساء القواعد الحقيقية للإنتاج المحلي	0.80**
32	تعمل المؤسسة على إستخدام تكنولوجيا نظيفة في الإنتاج مما يساعد على دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة	0.76**
33	إن نشاط المؤسسة يساعد على تنشيط وتحفيز باقي القطاعات خاصة القطاع الفلاحي	0.64**
34	تسهم المؤسسة من خلال رفع قدرتها التنافسية على التخلص من التبعية للاقتصاد الخارجي.	0.74**
35	المؤسسات الصناعية التي تملك قدرة تنافسية تستطيع الصمود في وجه المنافسة المحلية والدولية وهذا ما يجعلها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المحلية	0.84**

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج spss20

** دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن قيم معامل ارتباط بيرسون لكل عبارة من العبارات مع المحور الثالث دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل و0.05 فأقل، مما يبين أن جميع عبارات المحور الثالث تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، ويؤكد قوة الارتباط الداخلي بين جميع عبارات المحور.

ثبات أداة الدراسة:

يقصد بثبات الدراسة الحصول على النتائج نفسها تقريبا لمجموعة الأفراد نفسها إذا أعيد تطبيقه عليهم مرة ثانية، أي دقة الإختبار واتساقه وقلة تأثره بالصدفة أو العوامل العشوائية، ولقياس ثبات استمارة الدراسة تم إستخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)لقياس مستوى الثبات، وجاءت نتائجه كما يوضحها الجدول أدناه:

الجدول رقم (04) :

معامل الثبات الفا كرونباخ

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات " الفا كرونباخ"	الترتيب
المحور الاول	9	0.920	2
المحور الثاني	15	0.912	3
المحور الثالث	11	0.929	1
كامل الاستمارة	35	0.952	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج 20spss

يلاحظ من الجدول رقم (04) أن قيمة كرونباخ ألفا لكامل الاستمارة مرتفع، حيث بلغ 0.952 كما تراوحت معاملات الثبات لمحاور الاستمارة بين 0.929 و0.912، وهذا يدل على أن الاستمارة بجميع محاورها تتمتع بدرجة عالية من الثبات، ويمكن الاعتماد عليها في الدراسة.

2 ـ 2 تطبيق أداة الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي المستخدمة

هناك مجموعة من الخطوات الواجب القيام بها قبل جمع المعلومات اللازمة للدراسة وتحليلها، وهي في حقيقة الأمر إجراءات إدارية تمكن الباحث من المضي في الدراسة الميدانية، وأخرى تتعلق بتحديد الوسائل المستخدمة في التحليل.

1 – 1 – 1 تطبيق أداة الدراسة:

بعد أن وزعت استمارة الدراسة على عينة تتكون من 70 إطارا، تم إسترجاع 50 إستمارة، تم استبعاد 10 منها لعدم صلاحيتها للتحليل، نتيجة عدم اكتمال إجاباتها أو تكرار الإجابات على العبارة نفسها، فكانت عدد الاستمارات الصالحة للتحليل 40 إستمارة بنسبة 57.14 % من مجموع الاستمارات الموزعة

ويمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول التالي

الجدول رقم (05) :

تفاصيل استبانات عينة الدراسة

عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستلمة	نسبة الاستبانات المستلمة %	عدد الاستبانات المستبعدة	عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	نسبة الاستبانات الصالحة الى المستلمة%	نسبة الاستبانات الصالحة الى الموزعة%
70	50	71.43	10	40	80	57.14

المصدر: من إعداد الباحثين

تم إستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS نسخة 20، لتحليل البيانات واستخلاص النتائج.

1 – 1 – 1 أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات:

لتحليل بيانات الإستمارة تم إستخدام العديد من أساليب التحليل الإحصائي وذلك على النحو التالي:

- حساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري، لتحديد استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات الدراسة.
- استخدام تحليل الإنحدار الخطي البسيط في إختبار الفرضيات.

2 ـ 3 تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

سنحاول في هذا العنصر الإجابة على تساؤلات الدراسة، وإختبار مدى صدق فرضياتها، من خلال تحليل مختلف الأبعاد المرتبطة بمتغيرات الدراسة، إلى جانب القيام بإختبار فرضيات الدراسة، ليتيسر لنا الوصول على نتائج ترتبط بالمؤسسات الصناعية الجزائرية.

1 – 1 – 1 تحليل نتائج الدراسة:

سنقوم بإخضاع هذه المتغيرات للقياس التجريبي بإستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية، منها المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، لذلك سنحاول في هذا العنصر التحليل الوصفي لجميع أبعاد ومتغيرات الدراسة.

1. إمتلاك مجمع عمر بن عمر لميزة تنافسية:

الجدول رقم (06) :

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لامتلاك المجمع لميزة تنافسية

رقم الفقرات		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
01	التكرارات	00	04	12	17	7	3.67	0.88	موافق
	النسب	0	10	30	42.5	17.5			
02	التكرارات	01	03	09	20	07	3.72	0.93	موافق
	النسب	2.5	7.5	22.5	50	17.5			
03	التكرارات	01	01	11	19	08	3.80	0.88	موافق
	النسب	2.5	2.5	27.5	47.5	20			
04	التكرارات	01	03	06	20	10	3.87	0.96	موافق
	النسب	2.5	7.5	15	50	25			
05	التكرارات	00	02	09	19	10	3.92	0.82	موافق
	النسب	0	5	22.5	47.5	25			
06	التكرارات	01	06	10	16	07	3.55	1.03	موافق
	النسب	2.5	15	25	40	17.5			
07	التكرارات	01	04	13	17	05	3.52	0.93	موافق
	النسب	2.5	10	32.5	42.5	12.5			
08	التكرارات	00	04	08	20	08	3.80	0.88	موافق
	النسب	0	10	20	50	20			
09	التكرارات	00	06	12	14	08	3.60	0.98	موافق
	النسب	0	15	30	35	20			
المحور كامل							3.71	0.72	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج spss20

يشير الجدول رقم (06) إلى أن إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة "بإمتلاك المؤسسة لميزة تنافسية"، كانت إيجابية فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.52 – 3.92) ، ومتوسط حسابي عام للمحور " امتلاك المؤسسة لميزة تنافسية" كان مقداره (3.71) على مقياس ليكارت الخماسي الذي يشير إلى أن المجمع يحظى بميزة تنافسية، وقادر على التغلب على المعيقات الوطنية والدولية، إذ جاءت في المرتبة الاولى فقرة " تتميز المؤسسة بإرتفاع معدلات انتاجيتها مقارنة بالسنوات الماضية ومقارنة بإنتاجية منافسيها" بمتوسط حسابي بلغ (3.92) ، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.74) وانحراف معياري بلغ (0.82) ، تليها عبارة " تحظى المؤسسة بحصة سوقية أعلى من منافسيها" بمتوسط حسابي قدره (3.87) ، وإنحراف معياري بلغ (0.96) ، لتأتي بعد ذلك كل من العبارتين " تحقق المؤسسة أرباحا مرتفعة مقارنة بالسنوات الماضية وبالمنافسين في الصناعة" و"تتميز المؤسسة بصورة جيدة لدى زبائنها وفي السوق"، بمتوسط حسابي (3.80) وإنحراف معياري (0.88) لكل منهما، فيما حصلت الفقرة "تتميز المؤسسة بقدرتها على الإستجابة لحاجيات زبائنها بسرعة" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.52) ، وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.74) وإنحراف معياري (0.93) ، ونلاحظ أن نسبة التشتت مرتفعة وهو ما يدل على تباعد في وجهات النظر، حيث بلغ الإنحراف المعياري للمحور

الأول (0.72) .وهذا ما يعكس أن المؤسسة استطاعت الحصول على مزايا تنافسية تسمح لها بالتقدم خطوات عن منافسيها، وهو ما انعكس في ارتفاع إنتاجها مقارنة بمنافسيها وتمكنها من الحصول على حصة سوقية كبيرة تعكس حجم الطلب المتزايد على منتجات المجمع، إلى جانب قدرتها على الحصول على المادة الأولية ذات الجودة العالية والسعر المنخفض والتي تعد من نتائج عملها على تطوير المشاتل للحصول على منتوج زراعي " طماطم وقمح" عالي الجودة محلي، ودون اللجوء إلى الإستيراد.

2. إمتلاك مجمع عمر بن عمر لعوامل تعزيز قدرتها التنافسية:

الجدول رقم (07) :

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لامتلاك المجمع لعوامل تعزيز قدرتها التنافسية

رقم الفقرات		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
10	التكرارات	00	05	05	27	03	3.7	0.79	موافق
	النسب	0	12.5	12.5	67.5	7.5			
11	التكرارات	01	05	04	29	01	3.6	0.84	موافق
	النسب	2.5	12.5	10	72.5	2.5			
12	التكرارات	01	06	03	29	01	3.57	0.87	موافق
	النسب	2.5	15	7.5	72.5	2.5			
13	التكرارات	01	01	05	28	05	3.87	0.75	موافق
	النسب	2.5	2.5	12.5	70	12.5			
14	التكرارات	01	01	03	34	01	3.82	0.63	موافق
	النسب	2.5	2.5	7.5	85	2.5			
15	التكرارات	01	04	00	31	04	3.82	0.84	موافق
	النسب	2.5	10	00	77.5	10			
16	التكرارات	0	07	01	28	04	3.72	0.87	موافق
	النسب	0	17.5	2.5	70	10			
17	التكرارات	02	09	02	25	02	3.4	1.05	موافق
	النسب	5	22.5	5	62.5	5			
18	التكرارات	04	11	01	21	03	3.2	1.22	محايد
	النسب	10	27.5	2.5	52.5	7.5			
19	التكرارات	01	09	00	26	04	3.57	1.03	موافق
	النسب	2.5	22.5	0	65	10			
20	التكرارات	04	11	01	22	02	3.17	1.19	محايد
	النسب	10	27.5	2.5	55	5			
21	التكرارات	08	12	01	17	02	2.80	1.31	محايد
	النسب	20	30	2.5	42.5	05			
22	التكرارات	04	11	02	20	03	3.17	1.21	محايد
	النسب	10	27.5	05	50	7.5			
23	التكرارات	07	12	06	15	00	2.72	1.15	محايد
	النسب	17.5	30	15	37.5	0			

رقم الفقرات		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
24	التكرارات	05	09	03	20	03	3.17	1.23	محايد
	النسب	12.5	22.5	7.5	50	7.5			
المحور كامل							3.42	0.69	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج spss20

يشير الجدول رقم (07) إلى أن إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بإمتلاك المجمع لعوامل رفع القدرة التنافسية، أن المتوسطات الحسابية لهذا المتغير قد تراوحت بين (3.87 – 2.72) ، ومتوسط حسابي عام للمحور " الجهود التي تركز عليها المؤسسة لرفع قدراتها التنافسية" كان مقداره (3.42) على مقياس ليكارت الخماسي الذي يشير إلى أن المؤسسة تعمل على رفع تنافسيتها، اذ جاءت في المرتبة الاولى فقرة " تعمل المؤسسة على تأهيل المورد البشري لرفع قدرتها التنافسية " بمتوسط حسابي بلغ (3.87) ، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.42) ، وهو ما يعكس إهتمام المؤسسة بالمورد البشري، وإنحراف معياري بلغ (0.80) ، تليها كل من " تعمل المؤسسة على استغلال وسائل الاعلام والاتصال الحديثة للترويج لمنتجاتها بشكل يساهم في رفع قدرتها التنافسية" و" تسعى المؤسسة إلى امتلاك نظام معلومات فعال لتحقيق قدرة تنافسية عالية" بمتوسط حسابي بلغ (0.82) لكل منهما وإنحراف معياري بلغ (0.63) و (0.84) على التوالي، فيما حصلت الفقرة " استطاعت المؤسسة أن تصل الى الوضع الحالي من خلال التزامها ببرامج التأهيل MEDA 1 " على المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (2.72) ، وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.42) وإنحراف معياري (0.87) ، ونلاحظ أن نسبة التشتت مرتفعة وهو ما يدل على تباعد في وجهات النظر، حيث بلغ الإنحراف المعياري للمحور الثاني (0.82) ، وهو ما يعكس ضعف دور الدولة في دعم تنافسية المؤسسة، وتركيزها على المورد البشري بدرجة أولى تليها الإستغلال الأمثل لوسائل الإعلام والإتصال لترويج منتجاتها وإستغلال أنظمة المعلومات لرفع قدرتها التنافسية، في حين لم يساعد برنامج التأهيل رغم أهميته وهو ما يعكس دور الدولة في إمتلاك مجمع عمر بن عمر لعوامل تعزيز القدرة التنافسية.

3. مساهمة المؤسسات الصناعية التي تملك قدرة تنافسية عالية في عملية التنمية المحلية:

الجدول رقم (08) :

مساهمة المؤسسات الصناعية التي تملك قدرة تنافسية عالية في عملية التنمية المحلية.

رقم الفقرات		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
25	التكرارات	01	02	07	23	07	3.82	0.87	موافق
	النسب	2.5	5	17.5	57.5	17.5			
26	التكرارات	01	04	09	16	10	3.75	1.03	موافق
	النسب	2.5	10	22.5	40	25			
27	التكرارات	02	04	11	18	05	3.50	1.01	موافق
	النسب	5	10	27.5	45	12.5			
28	التكرارات	02	03	11	18	06	3.57	1.00	موافق
	النسب	5	7.5	27.5	45	15			
29	التكرارات	03	03	10	19	05	3.50	1.06	موافق
	النسب	7.5	7.5	25	47.5	12.5			
30	التكرارات	01	01	10	19	09	3.85	0.89	موافق
	النسب	2.5	2.5	25	47.5	22.5			
31	التكرارات	01	03	14	16	06	3.57	0.93	موافق
	النسب	2.5	7.5	35	40	15			

رقم الفقرات		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
32	التكرارات	01	08	13	15	03	3.27	0.96	محايد
	النسب	2.5	20	32.5	37.5	7.5			
33	التكرارات	02	01	12	22	33	3.57	0.87	موافق
	النسب	5	2.5	30	55	7.5			
34	التكرارات	04	05	14	15	02	3.15	1.05	محايد
	النسب	10	12.5	35	37.5	5			
35	التكرارات	02	03	14	18	03	3.42	0.93	موافق
	النسب	5	7.5	35	45	7.5			
المحور							3.54	0.73	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج 20spss

يشير الجدول رقم (08) إلى أن اجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة "بدور المؤسسة في تحقيق التنمية المحلية" كانت ايجابية، حيث تراوحت فيها المتوسطات الحسابية بين (3.85 – 3.15) ومتوسط حسابي عام للمحور " مساهمة المؤسسات الصناعية التي تملك قدرة تنافسية عالية في عملية التنمية المحلية" كان مقداره (3.54) على مقياس ليكارت الخماسي الذي يشير إلى أن المؤسسة تلعب دورا فعالا في دفع عملية التنمية، إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة " تحافظ المؤسسة التي تملك قدرة تنافسية عالية على حصتها في السوق مما يسهم في بقائها، ومن ثم المساهمة في التنمية المحلية " بمتوسط حسابي بلغ (3.85)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.54) وانحراف معياري بلغ (0.73) ، تليها عبارة " تسعى المؤسسة إلى تلبية متطلبات السوق المحلي" التي بلغ متوسطها الحسابي (3.82) ، وانحراف معياري بلغ (0.87) ، فيما حصلت الفقرة " تسهم المؤسسة من خلال رفع قدرتها التنافسية على التخلص من التبعية للاقتصاد الخارجي." على المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (3.15) ، وهو أقل من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.54) ، وانحراف معياري (1.05) ونلاحظ أن نسبة تشتت مرتفع وهو ما يدل على تباعد في وجهات النظر، حيث بلغ الانحراف المعياري للمحور الثالث (0.73)

يتبين من خلال هذه النتائج مدى أهمية امتلاك المؤسسة لعوامل تعزيز القدرة التنافسية في تحسين وضعية المؤسسة وضمان استمراريتها وهو ما يساعدها على كسب مكانة سوقية بارزة تمكنها من المساهمة في تجسيد مختلف متطلبات التنمية المحلية.غير أن التخلص من التبعية للاقتصاد الخارجي عن طريق تقليص فاتورة الواردات لم ترق إلى المستوى المأمول، وذلك بسبب أن عوامل القدرة التنافسية التي تكتسبها المؤسسة لا تمكنها من المنافسة على المستوى الدولي.وذلك لاختلاف البيئة التنافسية بين السوق المحلية والدولية.

1 – 1 – 1 اختبار الفرضيات:

نقوم باختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، بحيث نقبل الفرضية الصفرية اذا كانت قيمة مستوى الدلالة اكبر من 0.05 ونرفض اذا كانت قيمة مستوى الدلالة تساوي او اقل من 0.05 وفيما يلي عرض النتائج

- **الفرضية الاولى**:

H_0: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لامتلاك مجمع عمر بن عمر لميزة تنافسية على تحقيق التنمية المحلية.

H_1: هناك اثر ذو دلالة احصائية لامتلاك مجمع عمر بن عمر لميزة تنافسية على تحقيق التنمية المحلية.

الجدول رقم (09) :

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر امتلاك المجمع لميزة تنافسية على تحقيق التنمية المحلية

المتغير التابع	الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	DF درجة الحرية		sig مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T المحسوبة	bita
التنمية المحلية	0.560	0.314	17.363	1	الانحدار	0.000	0.548	4.167	0.560
				38	البواقي				
				39	المجموع				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج 20spss

بناءا على نتائج الجدول أعلاه فقد بلغ معامل الإرتباط بين عامل امتلاك المؤسسة لميزة تنافسية وتحقيق التنمية المحلية 0.56، وبلغت قيمة معامل التحديد 0.31، أي أن المتغير المستقل قد استطاع تفسير ما مقداره 31 % من التغير في المتغير التابع، وتبين من الاختبار الاحصائي أن هذه النسبة ذات دلالة احصائية عند مستوى أقل من 0.05، حيث بلغت قيمة الاختبار الإحصائي f المحسوبة 17.36 ومستوى دلالة 0.00 وهو أصغر من المستوى المقبول (0.05) وبذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى إمتلاك مجمع عمر بن عمر لميزة تنافسية له أثر ذو دلاله احصائية على تحقيق التنمية المحلية. وإستنادا الى قيمة معامل الارتباط R ما مقداره 56 % مما يدل على وجود أثر لعامل امتلاك المؤسسة قدرة تنافسية على تحقيق التنمية المحلية، وعليه يمكن تفسير ذلك بأن امتلاك مجمع عمر ين عمر لميزة تنافسية يسهم في تجسيد التنمية المحلية سواء بطريقة مباشرة عن طريق توفير مناصب العمل وتلبية مختلف الاحتياجات أو عن طريق دعم الإيرادات العمومية من خلال الضرائب وتنشيط الدورة الاقتصادية المحلية.وعلى أساس ذلك فإن هذه النتيجة تدعم فرضية الدراسة التي تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإمتلاك مجمع عمر بن عمر لميزة تنافسية على تحقيق التنمية المحلية

- **الفرضية الثانية**:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية على امتلاك مؤسسة عمر بن عمر لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على تحقيق التنمية المحلية.

H_1: هناك أثر ذو دلالة احصائية على امتلاك مؤسسة عمر بن عمر لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على تحقيق التنمية المحلية

الجدول رقم (10) :

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر امتلاك المؤسسة لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على تحقيق التنمية المحلية

المتغير التابع	الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	DF درجة الحرية		sig مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T المحسوبة	bita
التنمية المحلية	0.619	0.383	23.586	1	الانحدار	0.000	0.581	4.857	0.619
				38	البواقي				
				39	المجموع				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج spss 20

من الجدول السابق فقد بلغ معامل الارتباط بين عامل امتلاك المؤسسة لعوامل تعزيز القدرة تنافسية وتحقيق التنمية المحلية 0.61، وبلغت قيمة معامل التحديد 0.38، اي ان المتغير المستقل قد استطاع تفسير ما مقداره 38 % من التغير في المتغير التابع، وتبين من الاختبار الاحصائي أن هذه النسبة ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 0.05، حيث بلغت قيمة الاختبار الاحصائي f المحسوبة 23.58 ومستوى دلالة (0.00) وهو أصغر من المستوى المقبول (0.05) وبذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1) التي تشير امتلاك المؤسسة لعوامل تعزيز قدرتها التنافسية له أثر ذي دلاله إحصائية على تحقيق التنمية المحلية.واستنادا الى قيمة معامل الارتباط R ما مقداره 61 % مما يدل على وجود أثر لعامل امتلاك المؤسسة قدرة تنافسية على تحقيق التنمية المحلية.وعليه يمكن تفسير هذه النتائج بأن جهود مجمع عمر بن عمر المبذولة لامتلاك مختلف العوامل والعناصر المساعدة على تعزيز القدرة التنافسية للمجمع من شأنها أن تسهم في رفع المكانة السوقية للمؤسسة وتثبيت جذورها في السوق، وهو ما يسمح لها بتفعيل دورها التنموي على المستوى المحلي بولاية قالمة.وعلى أساس ذلك فإن هذه النتيجة تدعم فرضية الدراسة التي تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لامتلاك مجمع عمر بن عمر لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على تحقيق التنمية المحلية.

- **الفرضية الثالثة**:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية على امتلاك مؤسسة عمر بن عمر لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على اكتسابها لميزة تنافسية.

H1: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية على امتلاك مؤسسة عمر بن عمر لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على اكتسابها لميزة تنافسية.

الجدول رقم (11) :

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر امتلاك المؤسسة لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على امتلاك المؤسسة لميزة تنافسية

المتغير التابع	الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	DF درجة الحرية		sig مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T المحسوبة	bita
إمتلاك ميزة تنافسية المحلية	0.410	0.169	7.701	1	الانحدار	0.009	0.394	2.775	0.410
				38	البواقي				
				39	المجموع				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج spss 20

بلغ معامل الارتباط بين عامل امتلاك المؤسسة لعوامل تعزيز القدرة تنافسية وامتلاك المؤسسة لميزة تنافسية 0.41، وبلغت قيمة معامل التحديد 0.16، أي أن المتغير المستقل قد استطاع تفسير ما مقداره 16 % من التغير في المتغير التابع، وتبين من الاختبار الإحصائي أن هذه النسبة ذات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 0.05، حيث بلغت قيمة الاختبار الاحصائي f المحسوبة 7.70 ومستوى دلالة (0.009) وهو أصغر من المستوى المقبول (0.05) وبذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى امتلاك المؤسسة لعوامل تعزيز تؤثر قدرتها التنافسية تأثيرا ذا دلاله إحصائية على اكتساب المؤسسة لميزة تنافسية.واستنادا إلى قيمة معامل الارتباط R ما مقداره 41 % مما يدل على وجود أثر وإن كان قليلا لعامل امتلاك المؤسسة قدرة تنافسية على اكتسابها لميزة تنافسية.ويمكن تبرير هذه النتائج المتوصل إليها بأن سعي مجمع عمر بن عمر لامتلاك مختلف عناصر تعزيز القدرة التنافسية من شأنه أن يجعل المؤسسة قادرة على تحويل هذه العناصر والعوامل إلى ميزة أو مزايا تنافسية "وهو ما يطلق عليه بتكوين مزايا تنافسية" تضمن استمراريتها ونجاحها، وتسمح لها باختراق أسواق جديدة، فضلا عن تنشيط الدورة الاقتصادية المحلية والارتقاء بالاقتصاد المحلي.

وعلى أساس ذلك فإن هذه النتيجة تدعم فرضية الدراسة التي تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لامتلاك مجمع عمر بن عمر لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على اكتسابها لميزة تنافسية.

النتائج والتوصيات:

على ضوء ما سبق أظهرت الدراسة عدة نتائج مهمة تتعلق بمتغيراتها في الجانب النظري والتطبيقي، **ويمكن اجمال أهم هذه النتائج في النقاط التالية:**

1. إمتلاك المؤسسات الصناعية لعوامل تعزيز القدرة التنافسية يعمل على دعم التنمية المحلية.

2. تعد المؤسسات الصناعية حلقة مهمة في عملية التنمية المحلية لقدرة القطاع على استعاب اليد العاملة وتحقيق وفورات إقتصادية.

3. على المؤسسات الصناعية الإلتزام بمعايير الانتاج الدولية لكي تستطيع الصمود في وجه المنافسة الدولية.

4. مؤسسة عمر بن عمر تمتلك مزايا تنافسية ترتكز فيها على التكاليف، الإنتاجية، والجودة.

5. تحظى مؤسسة عمر بن عمر بسمعة جيدة لدى زبائنها تكسبها ميزة تنافسية.

6. تعمل المؤسسة على دعم عوامل تعزيز القدرة التنافسية من خلال تأهيل الموارد البشرية والاهتمام بالإبتكار.

7. تسهم المؤسسة في عملية التنمية المحلية من خلال تلبية متطلبات السوق، وتوفير فرص شغل جديدة، والحفاظ على مناصب الشغل الحالية.

8. امتلاك المؤسسة لعوامل تعزيز القدرة التنافسية من شأنه أن يساعدها على اختراق أسواق جديدة وبالتالي توفير العملة الصعبة، وهو ما يساعد في عملية التنمية المحلية.

9. نشاط المؤسسة يسهم في تحفيز القطاع الفلاحي لترابط الموجود بينهما.

10. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لإمتلاك مجمع عمر بن عمر لميزة تنافسية على تحقيق التنمية المحلية.

11. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لامتلاك مجمع عمر بن عمر لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على تحقيق التنمية المحلية.

12. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لامتلاك مجمع عمر بن عمر لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على إكتسابها لميزة تنافسية.

فالمؤسسات الصناعية تحتل دورا هاما في دفع عجلة التنمية، لما يمتلكه هذا القطاع من قدرة على تحريك باقي القطاعات، فدور هذه المؤسسات في عملية التنمية المحلية دور جلي تزداد أهميته كلما عملت المؤسسة على الاهتمام بجودة منتجاتها، وركزت على دعم قدرتها التنافسية لتستطيع تلبية احتياجات السوق المحلي، والارتقاء بمنتجاتها لتستطيع الدخول إلى الأسواق الدولية وهذا ينعكس بالإيجاب على المجتمع المحلي، رغم هذه الأهمية التي تكتسيها المؤسسات الصناعية إلا أن الاستثمارات والأفكار لم تتبلور في هذا المجال بالرغم من ظهور مؤسسات ذات نشاط صناعي مثل مؤسسة عمر بن عمر ومؤسسة الصافية، لكن نقص الشفافية وغياب روح المنافسة يشكلان حاجزا في وجه التطور والتقدم والارتقاء بهذا القطاع، **في ضوء النتائج السابقة نقترح التوصيات الآتية:**

1. اختيار المشروعات التي تتلاءم مع طبيعة المناطق؛ لأن ذلك يعود بالنفع على المؤسسة وعلى أهالي المنطقة.

2. التنمية المحلية هي الخطوة الأولى للوصول إلى التنمية الشاملة، لهذا فإن سياسة الدولة يجب أن تتجه نحو القطاعات التي تحقق النفع على أهالي المنطقة بالدرجة الأولى وتساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

3. على المؤسسات العمل على دعم تنافسيتها من خلال الالتزام بالمعايير الدولية، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات.

4. تفعيل الإبداع والابتكار في المؤسسة للتغلب على المنافسة الأجنبية.

المصادر والمراجع:

الكتب:

1. إبراهيم، شريف و آخرون، (1981) ، «جغرافيا الصناعة»، بغداد.
2. الجنابي، عبد الزهرة علي، (2013) ، « الجغرافيا الصناعية»، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
3. الجندي، مصطفى، (1987) ، » الإدارة المحلية و استراتيجياتها»، منشأة المعارف، الإسكندرية.
4. السبتي، وسيلة، (2009) ، «تمويل التنمية المحلية»، إبراك للطباعة والنشر، والتوزيع، القاهرة، مصر.
5. العدل، أنور عطية، (1987) : « التنمية الصناعية في الدول النامية»، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
6. القريشي، مدحت كاظم، (2001) ، «الاقتصاد الصناعي»، ط1، دار وائل للنشر، عمان.
7. خاطر، أحمد مصطفى، (1999) ، «تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع»، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
8. عبد المطلب، عبد الحميد، (2001) ، » التمويل المحلي والتنمية المحلية»، الدار الجامعية، الإسكندرية.
9. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، (1995) ، «الاقتصاد الصناعي بين النظرية و التطبيق»، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
10. محمد عمير أحمد، (2009) ، «الإدارة الإستراتيجية وتنمية الموارد البشرية»، ط1، دار المسيرة، عمان.
11. محروس، محمد اسماعيل، (1997) : « إقتصاديات الصناعة والتصنيع»، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

المجلات:

1. بن عنتر، عبد الرحمان (2009) . » المقومات الأساسية لتطوير القدرة التنافسية في المؤسسات الصناعية «مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، (العدد 20) ، باتنة، الجزائر.

الملتقيات:

1. بن عنتر، عبد الرحمان، «من أجل النهوض بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتطوير قدرتها التنافسية»، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العربي الأول الذي عقدته الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامع «ANDRN" والتعاون مع اتحاد مجالس البحث العلمي العربية خلال الفترة 25 – 26 – 27 – جوان 2000.
2. خياري، زاهية وشاوي، شافية، "القدرة التنافسية للصناعة التحويلة، دراسة حالة الجزائر"، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول "المنافسة و الاستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010.
3. رزيق، كمال وبوعزيز، عمر « التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية» الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة. ماي 2002.
4. سمير محمد عبد الوهاب، » الحكم المحلي و التنمية المحلية»، ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال مؤتمر» التنمية الريفية و المحلية وسيلة الحكومة لتحقيق التنمية الشاملة و محاربة الفقر»، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، 2008، ص 21.
5. هلالي، حسين مصطفى، "التنمية بالمشاركة الشعبية"، المؤتمر العربي الثالث حول " الادارة المحلية" المنعقد في أفريل 2005، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر.

الأطروحات:

1. المخلافي، حميد عبد الغاني سيف، « المشاركة الشعبية و التنمية المحلية في اليمن»، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، معهد البحث و الدراسات العربية، جامعة القاهرة، 2000، ص ص 8، 9.

مواقع الانترنيت:

1. المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، "مؤشرات و مفاهيم صناعية"، عن الموقع: www. aidmo. org/ beta 23/ 09/ 2011
2. الموقع الرسمي للمجمع http:// www. amorbenamor. com/ nos - filiales/ conserverie - amor - benamor/